نائب رئيس الإقليم يشدد على أهمية محاربة ظاهرة الفساد

السليمانية/ PUKmedia

استقبل نائب رئيس إقليم كردستان السيد كوسرت رسول علي، قبل ظهر امس الثلاثاء، السفير لورانس بنديكت مسؤول دائرة مكافحة الفساد في السفارة الأمريكية لدى العراق، والوفد المرافق له.

وفي بداية اللقاء تحدث السفير بنديكت عن مهام دائرتهم في العراق، مشيدا بالحريات العامة وحرية الصحافة الموجودة في كردستان، قائلا إن حرية الصحافة من أهم العوامل التي تقف ضد شيوع ظاهرة الفساد.

من جهته رحب نائب رئيس الاقليم بالوفد وقال: اننا دائما نؤيد الشفافية وأكدنا ذلك في أكثر من مناسبة، وأبلغ الوفد أن مهامهم مقدسة، وأعرب عن أمله لهم بالنجاح في أعمالهم.

وأكد على أن الفساد ظاهرة خطيرة ويجب القضاء عليها في جميع أنحاء العالم.

كوسرت رسول مع بنديكت

بارزاني ونجاد يبحثان جملة من القضايا ذات الإهتمام المشترك

طهران/ PUKmedia

بحث رئيس حكومة اقليم كردستان والوفد المرافق له الذي يزور طهران، مع الرئيس الايراني محمود أحمدي نجاد، أوضاع العراق بشكل عام وإقليم كردستان بشكل خاص.

وفي اللقاء تم التأكيد على ضرورة تمتين وتقوية العلاقات الثنائية، كما بحثت جملة من القضايا ذات الإهتمام المشترك.

وعبر نجاد عن سروره بزيارة رئيس حكومة اقليم كردستان والوفد المرافق له الى ايران، واكد دعمه حكومة اقليم كردستان.

كما التقى نيجيرفان بارزاني رئيس حكومة الاقليم في العاصمة الايرانية طهران، علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى الاسلامي، وبحث الجانبان العلاقات التاريخية وأواصر العلاقات بين الشعبين الايراني والعراقي، من أجل التقدم الاقتصادي بين البلدين.

كما تم بحث أهمية تنمية العلاقات الاقتصادية وافساح المجال أمام نشاط الشركات الايرانية في إقليم كردستان.

وشكر بارزاني جهود ايران في دعمها الشعب العراقي في الظروف الراهنة، مقدماً في الوقت ذاته تهانيه للاريجاني على منصبه الجديد رئيسا لمجلس الشورى الإسلامي.

نيجيرفان بارزاني مع نجاد

إنشاء ثلاث كليات نموذجية في الإقليم

أربيل/ PUKmedia

في خطوة هي الاولى من نوعها على مستوى عموم العراق واقليم كردستان، جرت الاثنين عملية اختبار المدراء ومعاونيهم، للكليات النموذجية على مستوى مدن الاقليم الثلاث (اربيل، دهوك، السليمانية)، في عملية اختبار شفافة وعلنية وبحضور العديد من وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.

وقال برهان محمد فرج مدير التعليم الاعدادي و المهني في وزارة تربية الاقليم: أن هذه العملية هي الاولى من نوعها على مستوى عموم العراق، وتم التحضير لها بمشاركة وزارة التربية في الحكومة الفيدرالية وبخبرة المدرسين الاكفاء من كلية بغداد النموذجية، وقد تمت عملية الاختبار التحريرية والشفهية بكل شفافية وعدالة ونزاهة، حيث يتم في ضوء نتائج الاختبارات الشفهية والتحريرية، اختيار المدراء ومعاونيهم حسب المؤهلات والكفاءات والمهارات التربوية والمهنية دون أي تدخل او محسوبية.

واضاف: ستتم تعميم هذه التجربة في السنوات المقبلة لاختيار جميع مدراء المدارس النموذجية في عموم اقليم كردستان.يذكر بان وزارة تربية الاقليم بالتعاون و التنسيق مع وزارة التربية في الحكومة الاتحادية قامت بتأسيس الجامعات الثلاث (القلعة، ازمر، و دهوك) حيث تتم الدراسة فيها باللغة الانكليزية، بغية اعداد مواهب علمية فتية خدمة للبلاد.

في ضوء دعوة رئيس الاقليم

عرب وتركمان كركوك مستعدون لفتح باب الحوار مع القيادات الكردية

كركوك/ المدى

لا تزال الدعوة التي وجهها رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني خلال زيارته كركوك للحوار مع الاطراف السياسية والتوصل الى حل لمشكلاتها تلقى صدى واسعاً لدى الكتل السياسية والعشائرية في المدينة، حيث عبر رئيس كتلة الوحدة العربية حسين علي صالح عن تأييده للدعوة وترحيبه بالحوار.

وقال: " نحن نؤيد كل تصريح إيجابي ومبادرة إيجابية وجميعنا مستعدون لها ولكن توجد هنالك آليات. وأؤكد أن كتلة الوحدة العربية لديها الاستعداد للحوار مع القادة الكرد المحليين في كركوك على أن يكون الحوار بناء وجاداً ومضموناً".

كما اقترح أنور بيرقدار رئيس حزب العدالة التركماني ان تجري "مثل هذه الحوارات والاجتماعات في بغداد ويجب أن ترافق تلك الحوارات ضمانات لتطبيق ما تم الاتفاق عليه، مضيفا: نحن نريد أن تكون تلك الضمانات ضمن المادة المخصصة لكركوك في قانون الانتخابات لكي تكون واجبة التطبيق من قبل الجهات الحكومية كافة".

وكان رئيس اقليم كردستان قد وجه "رسالة سلام" إلى أهالي كركوك خلال زيارته، داعيا سياسييها إلى اعتماد لغة الحوار والتفاهم لحل مشاكل المدينة.

خلال ندوة في مركز كاوه الثقافي

سياسيون ومثقفون يناقشون موضوع كركوك وقانون مجالس المحافظات

اربيل: الوكالات

اكد النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان بان النقض الذي استخدمته رئاسة الجمهورية واعادت قانون مجالس المحافظات الى البرلمان وتشكيل لجنة لاعادة النظر في المادة ٢٤ انهت شرعيتها.

وقال خلال حديثه في الندوة التي نظمها مركز كاوة الثقافي بالتنسيق مع جامعة صلاح الدين التي حضرها فؤاد حسين رئيس ديوان رئاسة الاقليم ومحمود محمد عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني:

ما اريد ان اؤكده في بداية الندوة انه، منذ ما يقارب من سنة، ظهرت على الساحة السياسية محاولات للتقليل من شأن الأكراد وتقليص المكتسبات التي حققوها بعد سقوط النظام المباد، هذا ما لا يخفونه في نقاشاتهم وتصريحاتهم، حيث يقولون ان ما حققه الأكراد اكثر بكثير مما يستحقونه الكرد حيث حققوا هذه المكاسب في ظرف غير اعتيادي، لذا انا ارى بان المسألة لا تقتصر على كركوك بل تتجسد في هذا الموضوع من ضمنه المادة ١٤٠ المهمة بالنسبة الينا، إضافة الى تحديد حدود كردستان الادارية، ظهر هذا الخلاف في مناقشة مسألة النفط والغاز، علاوة على تحديد ميزانية البيشمركة وهذه المشاكل باقية بدون حل، أما مطالبهم لتعديل الدستور فإن من اهم هذه المطالب تقليل صلاحية الاقاليم وزيادة صلاحية المركز، وهذا يعني انهم يريدون التقليل من شأن كردستان في جوانب حدودنا الادارية والاقتصاد. هذا الأمر من الضروري ان نحسب له حسابا وعلى القيادة السياسية الكردستانية ان تعيد حساباتها ايضا.

واضاف عثمان: ما حدث في مجلس النواب العراقي يوم ٢٢/ تموز كان الثاني من نوعه، قبل سنتين دار جدال واسع في البرلمان بشأن تحديد حصة الاقاليم من الواردات العراقية، حيث استمر الجدال لمدة شهر كامل، ولتمرير هذه المسألة دمجت ثلاثة مشاريع وعرض على المجلس (قانون الميزانية والعفو العام وقانون مجالس المحافظات، هذه المشاريع كل واحد منها يهم جهة من الجهات، لكن الجدال هذه المرة على مدينة كركوك اشد واعمق بسبب مشاركة الدول الاقليمية والاجنبية، خاصة تركيا وبعض الدول حيث لها تأثير في المسألة، كما يطالبون بتعديلات دستورية وشكلت لجنة لذلك واكثرية النقاط التي يطالبون بتعديلها تتعلق بالكرد فعلى سبيل المثال يريدون اجراء تعديلات على المادة ١٤٠ وغير ذلك في مسألة النفط والغاز، يريدون تعديلا في ميزانية البيشمركة وحرس الحدود، ويسعون الى تقليل صلاحية الاقاليم، ما يحدث في البرلمان لعبة سياسية لان الافكار تتعدد في البرلمان، لكن الاهم هو ان نتفهم الوضع وننظر الى المسائل بعمق خارجيا وداخليا لكي نتمكن من مواجهتها وان نعيد النظر في نواقصنا الداخلية".

واشار الى ما حدث في ٢٢/ تموز وتمرير المادة ٢٤ من انتخابات مجالس المحافظات واصفاً اياه بانه غير دستوري ومناقض للموقف السياسي والوطني لان العراق الجديد بني على التوافقات الوطنية خاصة في قضايا حساسة ومهمة، إضافة الى وجود الالتزام بالدستور لان وحدة هذا البلد مبنية على هذا الدستور ولايمكن ضمان وحدة العراق بدون هذا الدستور كما جاء في الديباجة وان المادة ٢٤ من قانون انتخابات مجالس المحافظات تتعارض مع المادة ١٤٠ لان الذين مرروا المادة يدعون بموت وانتهاء المادة، لاننا نرى ان هذه المادة مستمرة وتبقى كمادة دستورية وبانتهاء مدتها المحددة بالامكان تمديد هذه المادة مثلها مثل المادة ٤٢ حيث انتهت المدة المحددة لها ولم تنفذ بعد وهذا ما يؤكده القانونيون.

واشار الى الخطأ الذي ارتكبه التحالف الكردستاني عند تمرير المادة حيث: كان من المفروض عدم المشاركة في مناقشات مواد القانون وعدم المشاركة في عملية التصويت قبل جعل مناقشة المادة ٢٤ سرياً كما ظهر بان حلفاءنا لم يلتزموا باتفاقهم معنا وكان من المفروض ان نطلب فترة لكي نتشاور في الموضوع هذا ما اخطأنا به ايضا ولم نطلب ذلك كما شاركنا في مناقشة مواد المشروع وكان من المفروض ان نخرج قبل المناقشة وهذا ما اضعف موقفنا.

واوضح ان الامم المتحدة عرضت ثلاثة مقترحات وما طالبنا به نحن مع القيادة السياسية الكردستانية كانت مع ابقاء وذكر المادة ١٤٠ وذكر قانون مجلس الحكم ذي الرقم ١٣ بشأن تشكيل الاقاليم، فقبلنا هذه المقترحات ولكن مجموعة ٢٢/ تموز وقفوا ضد المقترحات وقبل ايام عرضت الامم المتحدة ورقة اخرى تضمنت خمس نقاط:

١, تأجيل انتخابات مجلس محافظة كركوك لمدة سنة.

٢, المواد المتعلقة بمدينة كركوك من الدستور تبقى كما هي ويتم الالتزام بها.

٣, عدم اجراء التغيير في واقع مدينة كركوك الى حين اجراء الانتخابات.

٤, أن يقوم مجلس محافظة كركوك بعمله كما هو، لان من بين مقترحاتهم التي لم نقبل بها كانت توزيع مقاعد مجلس المحافظة.

٥, ايجاد آلية لإجراء الانتخابات في محافظة كركوك.

ومع ان التحالف الكردستاني كانت له تحفظات على بعض هذه المقترحات الا اننا وافقنا عليها بعد ذلك ولكن مجموعة ٢٢ تموز طلبت اضافة مادة لضمان تنفيذ هذه المواد.

وعرضنا مقترح عدم ربط انتخاب مجالس المحافظات مع انتخاب مجلس محافظة كركوك.

في محور آخر اشار الدكتور محمود عثمان الى الدور السلبي لدول الجوار بخصوص هذه المسألة حيث استشارت بعض الجهات داخل البرلمان هذه الدول مرارا إضافة الى سكوت الولايات المتحدة الامريكية والضغوط التي تمارسها هذه الدول على الاكراد ووجود اتفاق مسبق بينها ضد مصالح الشعب الكردستاني.

وأكد الدكتور فؤاد حسين رئيس ديوان رئاسة الاقليم ضرورة العودة الى جذور المشكلة وقال: أشار النائب محمود عثمان الى مسألة تمرير المادة ٢٤ والمشاكل التي تواجه الكرد في بغداد، انا لا اريد ان أكرر ما تفضل به بل اريد ان اجيب على سؤال محدد (لماذا هذا الموقف في بغداد..؟ لماذا هذا الموقف ضد الكرد والشعب الكردي وضد كركوك؟ بتصوري اذا أردنا الاجابة عن هذا السؤال علينا ان نعود الى جذور هذه المشكلة ومن هم الذين يتخذون هذه المواقف ولماذا، انا أرى بان موقف مجموعة ٢٢ تموز كان درسا لنا، وان هذا الموقف لم يخص ملف كركوك فحسب بل يتعلق بالفكر السياسي بصورة عامة، كما يتعلق قسم آخر من المشكلة بالفكر السياسي وايدولوجية الاحزاب.

وأضاف: انا اعتقد ان في بغداد ثمة خلطا بين الدولة والحكومة هناك من يعتبر الحكومة دولة اي لا يفرق بين الدولة والحكومة، الدولة كيان مبني على الدستور وعلى وفق اساس قانوني، والحكومة تتجدد وتتغير. لذا تطفو على السطح مسألة الحكومة والفيدرالية.

هناك توجهان في المسألة، الكرد والقيادة السياسية الكردستانية يرون بان بناء العراق الجديد يجب ان يكون وفقا للخطط والبرامج المحكمة وهذا البرنامج هو الدستور، واذا ما طبق هذا الدستور يتجه العراق نحو الفدرالية وتوزيع السلطات لهذا فإن قوة اي اقليم قوة للمركز، وهناك توجه آخر يرى بان بناء الدولة يجب ان يبدأ في المركز وان تكون قوة الدولة العراقية في المركز.

وهذا تناقض فكري كبير، وهناك من يرى بان هذا الدستور يشكل خطرا ويرون أنه بتطبيق الدستور سوف يتوجه العراق نحو مسار آخر وهو الفيدرالية.

وأكد رئيس ديوان رئاسة الاقليم ان جهود مجموعة ٢٢ تموز تصب في عدم تنفيذ الدستور، بكل مواده وعلى رأسها المادة ١٤٠ والعودة الى النظام السابق لان عدم تنفيذ الدستور يعني اعادة النظام السابق.

واضاف: ان وجود هذه التكتلات في الساحة السياسية العراقية يشكل خطرا على مكونات الشعب العراقي ويجب هدم هذه التوجهات لان نجاح هذه الافكار يعني اعادة العراق الى سابق عهده.

وأشار محمود محمد عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني الى بعض جوانب المسألة، مؤكدا ان مسألة كركوك والمستقبل السياسي في العراق تحمل تبعات كثيرة لا يمكن الاشارة اليها في وقت محدد وقصير.

علينا ان نشير في البداية، الى من يدير العملية السياسية في العراق، وما حدث مؤخرا كان مؤامرة حقيقية لكون دول الجوار تتدخل فيها وهناك ادلة في ذلك منها الاتصال الذي قام به السفير الايراني في العراق.

وعاد محمود محمد المشكلة الى بداية تشكيل مجلس الحكم، والتغيرات التي طرأت على العملية السياسية في العراق. واعتبر ان هذه المشكلة ليست اخيرة مادام الفكر السياسي الذي يحكم العراق يريد ان يوجه العراق نحو المسار الذي هم يريدونه ولا يريدون تنفيذ الدستور مؤكدا ان رص الصفوف ووحدة الخطاب السياسي الكردي خير ضمان لمواجهة التحديات.

وكانت –سونكول جابوك– الشخصية السياسية التركمانية عضو مجلس الحكم عن التركمان في العراق سابقا قد بدأت في اليوم الاول من الندوة تقييم زيارة رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني يوم الجمعة الى كركوك عاليا وايجابيا لما كان لها ولكلماته الوقع الطيب في نفوس اهل المدينة بمختلف مكوناتها وبعد ان تطرقت الى العلاقات التاريخية بين الشعبين التركماني والكردي اعلنت انها حاولت عندما كانت في مجلس الحكم حل قضية كركوك واستعادة الأراضي التركمانية والكردية المصادرة هناك في عهد النظام المباد واكدت الالتزام بالمادة الدستورية رقم ١٤٠ بشان تطبيع الأوضاع في كركوك التي تباطأت الحكومات العراقية في تنفيذها وكررت تنديدها بالقرار ٢٤ الصادر مؤخرا من البرلمان العراقي الهادف الى اثارة الفتنة بين المكونات.وشارك في الندوة عدد من النخب الثقافية التي اسهمت من خلال مداخلاتها باغناء الندوة بشأن اداء الحكومة والقيادة السياسية الكردية وموقفها من حقوق التركمان والكلدان والاشوريين.